الإمارات العربية المتحدة
وزارة الاقتصاد

التقرير الإحصائي السنوي
لعام 2015
الاصدار الخامس لعام 2016
إدارة التخطيط ودعم القرار

www.economy.gov.ae

أبوظبي - المقر الرئيسي

ص.ب. 901 أبوظبي، إ.ع.م.

هاتف: 1111 613 2 971+

فاكس: 0000 626 2 971+

البريد الإلكتروني: info@economy.ae

إنترنت: www.economy.ae

إدارة التخطيط ودعم القرار

البريد الإلكتروني: pds.inf@economy.ae

هاتف: 1575 316 4 971+

www.facebook.com/pages/Ministry-of-Economy

twitter.com/Economyae

الإمارات العربية المتحدة
وزارة الاقتصاد

التقرير الإحصائي السنوي
لعام 2015
الاصدار الخامس لعام 2016
إدارة التخطيط ودعم القرار

صاحب السمو الشيخ خليفة بن زايد آل نهيان

رئيس دولة الامارات العربية المتحدة

حاكم أبوظبي (حفظه الله)

صاحب السمو الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم

نائب رئيس دولة الامارات العربية المتحدة

المتحده حاكم دبي (حفظه الله)

فهرس التقرير الإحصائي

كلمة معالى الوزير	11
الرؤية والرسالة والقيم والاهداف	12
الهيكل التنظيمي	14
المؤشرات الاقتصادية لدولة الامارات العربية المتحدة	15
ملخص تنفيذي للأنشطة الاقتصادية	16
أولا: قطاع التجارة الخارجية	19
ثانيا: قطاع الملكية الفكرية	29
• إدارة العلامات التجارية	30
• إدارة المصنفات الفكرية	32
• إدارة الملكية الصناعية	33
ثالثاً: قطاع الشركات وحماية المستهلك	37
• إدارة التسجيل التجاري	38
• إدارة الوكالات التجارية	50
• إدارة الرقابة التجارية	55
• إدارة حماية المستهلك	62
• إدارة مدققي الحسابات	66
رابعاً: قطاع شئون الصناعة	71
• إدارة التراخيص الصناعية	72
• إدارة المنشأ	84
• إدارة مكافحة الإغراق	88

كلمة معالي الوزير

تواصل وزارة الاقتصاد جهودها المبذولة بالتعاون مع شركائها الاستراتيجيين من القطاعين الحكومي والخاص، لتنمية اقتصاد دولة الإمارات وتمكين تنافسيته، وتطوير السياسات الكفيلة بتعزيز المسار التنموي وتجاوز التحديات الناجمة عن المتغيرات الاقتصادية على مختلف الصعد، محلياً وإقليمياً وعالمياً.

وتتابع الوزارة تنفيذ خططها الرامية إلى تطوير بيئة الأعمال في الدولة وتعزيز قدرتها على توفير عوامل الاستدامة والنجاح للمستثمرين ومجتمعات التجارة والأعمال، استناداً إلى أفضل المعايير القائمة على التميز والإبداع، وترسيخ مفهوم الابتكار الذي أصبح عنواناً أساسياً من عناوين التقدم في دولة الإمارات، وهو ما تجسد مؤخراً في النتيجة المهمة التي حققتها الدولة على مؤشر الابتكار العالمي 2016، إذ تصدرت سائر الدول العربية وتقدمت ٦ مراكز عن ترتيبها في العام السابق لتحتل المرتبة ٤١ عالمياً.

وانطلاقاً من رؤيتها ببناء اقتصاد تنافسي متنوع وبقيادة كفاءات وطنية تتميز بالمعرفة، تحرص الوزارة على تزويد هذه البيئة المعرفية بالبيانات الدقيقة والمعلومات الإحصائية الموثوقة والمبنية على منهجية علمية محكمة، لتساعد راسمي السياسات على استقراء التغيرات والتحولات التي تشهدها بيئة الأعمال، وتطوير استراتيجيات ومبادرات فعالة تساهم في تنميتها وتعزيز جاذبيتها التجارية والاستثمارية.

ويسرنا أن نضع بين أيدي صناع القرار والمعنيين والمهتمين من القطاعين الحكومي والخاص التقرير الإحصائي السنوي لعام 2015 ليمثل مرجعاً مهماً في هذا الصدد، حيث يلقي الضوء على جملة من أهم البيانات الإحصائية التي تقدمها قطاعات وزارة الاقتصاد وإداراتها المختلفة، آملين أن يمثل إضافة مهمة تفضي إلى سياسات وقرارات ومشاريع ترتكز على أساس سليم من المعرفة، لتحقق الهدف المنشود بدفع مسيرة التنمية الشاملة والمستدامة قدماً.

المهندس سلطان بن سعيد المنصوري

وزير الإقتصاد

الـرؤيـــــة:

اقتصاد تنافسي عالمي ومتنوع وبقيادة كفاءات وطنية تتميز بالمعرفة.

الـرسـالـــة:

تنمية الاقتصاد الوطني و تهيئة بيئة مشجعة لممارسة الأعمال الاقتصادية بما يساهم في تحقيق التنمية المتوازنة والمستدامة للدولة عبر سن وتحديث التشريعات الاقتصادية وسياسات التجارة الخارجية وتنمية الصناعات والصادرات الوطنية وتطوير وتشجيع الاستثمار وتنظيم المنافسة وقطاع المشاريع الصغيرة والمتوسطة وحماية حقوق المستهلك والملكية الفكرية وتنويع الأنشطة الاقتصادية بقيادة كفاءات وطنية وفقا لمعايير الإبداع والتميّز العالمية واقتصاديات المعرفة.

القيـــم:

الشفافية: تطبيق مبادئ الحوكمة المؤسسية والوضوح في المعلومات والقرارات والسلوك وكافة آليات الاتصال والتواصل مع المتعاملين من داخل وخارج الوزارة.

احترام الحقوق: احترام حقوق الموظفين والمستهلكين وكافة فئات المتعاملين وفقا للتشريعات الاقتصادية وأنظمة العمل المتبعة.

التميز: تقديم خدمات تفوق توقعات المتعاملين وتنسجم مع أفضل الممارسات ومعايير التميز العالمية وبذل الجهود في الارتقاء بكفاءة الموارد البشرية.

روح الفريق: التعاون والعمل الجماعي ودعم ومساندة كافة فرق العمل من موظفي الوزارة والشركاء الإستراتيجيين لتحقيق التميز المنشو.

المشاركة: الإدارة بالمشاركة ومراعاة آراء ومساهمات مختلف الفئات ذات العلاقة بما يضفي قيمة مضافة على نتائج العمل.

الابتكار: تهيئة المناخ الايجابي لمعاونة الفئات المعنية من داخل وخارج الوزارة على تحويل أفكارهم إلى نتائج تطبيقية متميزة تخدم رؤية الوزارة وتنافسية الدولة.

الأهـــداف:

تطوير السياسات والتشريعات الاقتصادية وفق أفضل المعايير الدولية لاقتصاد تنافسي معرفي

تطوير وتنويع الصناعات الوطنية

تنظيم وتطوير قطاع المشاريع الصغيرة والمتوسطة وريادة الأعمال الوطنية

زيادة جاذبية الدولة للاستثمارات

تمكين الممارسات التجارية السليمة وحماية المستهلك وحقوق الملكية الفكرية

تعزيز تنافسية الدولة في الأسواق التجارية الخارجية وتطوير علاقاتها مع الدول بما يخدم مصالحها التجارية

ضمان تقديم كافة الخدمات الإدارية وفق معايير الجودة والكفاءة والشفافية

الهيكل التنظيمي

الجدول رقم (1)

المؤشرات والمتغيرات الاقتصادية لدولة الإمارات العربية المتحدة

البيان	2014	2015
السكان (مليون نسمة)*	9.090	9.156
الناتج المحلي الإجمالي الجاري (مليار درهم)	1476.2	1359.9
معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الجاري%	3.4%	-7.9%
الناتج المحلي الجاري للقطاعات غير النفطية	968.8	1040.6
الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي (مليار درهم)	1141.7	1184.6
معدل نموالناتج المحلي الإجمالي الحقيقي%	3.1%	3.8%
ناتج القطاعات غير النفطية بالأسعار الحقيقية	789.9	815.3
مساهمة القطاعات غير النفطية في الناتج الحقيقي	69.2%	68.8%
إجمالي تكوين رأس المال الثابت (مليار درهم)	336.9	354.4
صافي تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر السنوية الداخلة (مليار دولار)	10.1	11.0
**إجمالي تدفقات الاستثمارالأجنبي المباشرالتراكمية الداخلة (مليار دولار)	115.6	126.6
إجمالي الصادرات من السلع والخدمات (مليار درهم)	1437.0	1324.0
إجمالي الواردات من السلع والخدمات (مليار درهم)	1122.0	1130.3
معدل التضخم	3.5%	4.1%

*قاعدة بيانات البنك الدولي .

** الأونكتاد.

الجدول رقم (2)

ملخص تنفيذي للأنشطة الاقتصادية خلال عامي 2013 و 2014

المؤشر	2014	2015	نسبة التغير %
عدد الشركات المساهمة الخاصة	150	160	6.7%
عدد فروع الشركات الأجنبية المسجلة بالدولة	3963	5387	35.9%
عدد الوكالات التجارية المقيدة	443	1021	130.5%
عدد الوكالات التجارية المشطوبة	194	194	0.0%
عدد الوكالات التجارية المجدد قيدها والمؤشر بتعديل بياناتها	4644	4644	0.0%
عدد الوكالات التجارية المسجلة	5154	6154	19.4%
عدد الجولات التفتيشية لإدارة الرقابة التجارية	22699	12628	-44.4%
عدد المخالفات المحررة من قبل إدارة الرقابة التجارية	5599	1239	-77.9%
عدد الجولات التفتيشية لإدارة حماية المستهلك	8	8	0.0%
عدد الشكاوى المقدمة لإدارة حماية المستهلك	15235	19073	25.2%
عدد الشكاوى التي تم حلها من قبل إدارة حماية المستهلك	13860	17753	28.1%
عدد مدققي الحسابات المشتغلين (أفراد) المقيدين	58	52	-10.3%
عدد شركات تدقيق الحسابات الوطنية المقيدة	8	29	262.5%
عدد المنشآت الصناعية	5881	6084	3.5%
حجم الاستثماربالمنشآت الصناعية (مليون درهم)	125189	127609	1.9%
عدد العمال بالمنشآت الصناعية	427600	435900	1.9%
عدد الطلبات المقدمة للعلامات التجارية	20283	21165	4.3%
عدد العلامات التجارية المسجلة	18953	17045	-10.1%
عدد العلامات التجارية المعترض عليها	958	587	-38.7%
عدد العلامات التجارية التي عليها تظلم	1039	696	-33%
عدد العلامات التجارية التي انتقلت ملكيتها	1416	2060	45.5%
عدد طلبات تسجيل مصنف فكري	567	583	2.8%
عدد طلبات تسجيل مستوردي وموزعي المصنفات الفكرية	441	492	11.6%

عدد شكاوى انتهاك حقوق المصنفات الفكرية	16	4	-75%
عدد طلبات النماذج المقدمة لإدارة الملكية الصناعية	804	815	1.4%
عدد طلبات الملكية الصناعية المرسلة للفحص الفني بالنمسا	1228	1450	18.1%

المصدر : بيانات الإدارات المختلفة ، وزارة الاقتصاد .

(أولاً)
قطاع التجارة الخارجية

يختص قطاع التجارة الخارجية بتنفيذ السياسات والخطط الاستراتيجية والاشراف على العمليات والمشاريع الرئيسية ووضع خطط العمل والبرامج الرئيسية للقطاع بعد اعتمادها ، والتنسيق بين الوحدات التنظيمية التابعة له والاشراف على آدائها ورفع تقارير دورية عن سير العمل فيها الى وكيل الوزارة لشؤون التجارة الخارجية والصناعة.

جدول رقم (3)

إجمالي التجارة الخارجية للإمارات العربية المتحدة بما فيها المناطق الحرة خلال 2015 - 2013

البيان	2013	2014	2015	النمو السنوي % 2015 مقارنة مع 2014	
الصادرات غير النفطية	171.2	157.6	185.5	17.70%	Non Oil Export
إعادة التصدير	443.4	455.9	418.4	-8.20%	RE - EXPORTS
الواردات	971.4	991.9	952.2	-4.00%	IMPORT
إجمال التجارة الخارجية	1,586.00	1,605.50	1,556.20	-3.10%	TOTAL FOREIGN TRADE

المصدر : وزارة الاقتصاد، قطاع التجارة الخارجية

شكل رقم (1)

تطور حجم التجارة الخارجية المباشرة في
الإمارات العربية المتحدة خلال 2013 - 2015

شكل رقم (2)

النسبة الى اجمالى التجارة الخارجية لعام 2015

جدول رقم (4)

الشركاء التجاريين للإمارات العربية المتحدة

لقيمة الصادرات غير النفطية 2015

Country	النسبة المئوية من الاجمالي %	القيمة مليار درهم	الدولة
INDIA	12.50%	20.1	الهند
SAUDI ARABIAN	9.50%	15.3	السعودية
OMAN	6.70%	10.9	سلطنة عمان
SWITZERLAND	5.60%	9.1	سويسرا
IRAQ	5.60%	9	العراق
TURKEY	5.20%	8.3	تركيا
SINGAPORE	4.30%	6.9	سنغافورة
KUWAIT	4.00%	5.5	الكويت
QATAR	3.50%	5.7	قطر
BAHRAIN	2.80%	4.5	البحرين
TOTAL TOP 10 COUNTRY	59.70%	96.2	مجموع أهم 10 دول
OTHER COUNTRY	40.30%	65	الدول الأخرى

المصدر وزارة الاقتصاد، إحصاءات التبادل التجاري http://www.tradeexchange.ae، الهيئة الاتحادية للتنافسية والاحصاء

شكل رقم (3)

النسبة الى اجمالى التجارة الخارجية لعام 2015

الهند
السعودية
سلطنة عمان
سويسرا
العراق
تركيا
سنغافورة
الكويت
قطر
البحرين
الدول الأخرى

جدول رقم (5)

الشركاء التجاريين للإمارات العربية المتحدة

لقيمة إعادة التصدير 2015

Country	النسبة المئوية من الاجمالي %	القيمة مليار درهم	الدولة
IRAN	17.00%	37.7	ايران
INDIA	8.50%	18.7	الهند
IRAQ	7.10%	15.8	العراق
BELGIUM	6.50%	14.3	بلجيكا
GROUP OF FREE ZONES	6.10%	13.5	مجموعة المناطق الحرة
HONG KONG CHINA	5.40%	11.9	هونغ كونغ
OMAN	4.20%	9.3	سلطنة عمان
SAUDI ARABIA	4.00%	8.9	السعودية
AFGANISTAN	3.20%	7.1	أفغانستان
SWITZERLAND	2.70%	6.1	سويسرا
TOTAL TOP 10 COUNTRY	64.80%	143.5	مجموع أهم 10 دول
OTHER COUNTRY	35.20%	78	الدول الأخرى

المصدر وزارة الاقتصاد، إحصاءات التبادل التجاري http://www.tradeexchange.ae، الهيئة الاتحادية للتنافسية والاحصاء

شكل رقم (4)

النسبة الى اجمالى التجارة الخارجية لعام 2015

جدول رقم (6)

الشركاء التجاريين للإمارات العربية المتحدة

لقيمة اواردات 2015

Country	النسبة المئوية من الاجمالي	القيمة مليار درهم	الدولة
CHINA	12.40%	83.9	الصين
UNITED STATES OF AMERICA	10.50%	70.8	امريكا
INDIA	9.70%	65.6	الهند
GERMANY	6.50%	43.8	المانيا
JAPAN	5.60%	38.2	اليابان
UNITED KINGDOM	3.40%	22.7	المملكة المتحدة
ITALY	3.00%	20.2	ايطاليا
SOUTH KOREA	2.90%	19.4	كوريا الجنوبية
SWITZERLAND	2.50%	17.1	سويسرا
FRANCE	2.50%	17.1	فرنسا
TOTAL TOP 10 COUNTRY	59.00%	398.8	مجموع أهم 10 دول
OTHER COUNTRY	41.00%	277.6	الدول الأخرى

المصدر وزارة الاقتصاد، إحصاءات التبادل التجاري http://www.tradeexchange.ae، الهيئة الاتحادية للتنافسية والاحصاء

شكل رقم (5)

النسبة الى اجمالى التجارة الخارجية لعام 2015

الصين	المملكة المتحدة	الدول الأخرى
امريكا	ايطاليا	
الهند	كوريا الجنوبية	
المانيا	سويسرا	
اليابان	فرنسا	

(ثانياً)
قطاع الملكية الفكرية

يختص قطاع الملكية الفكرية برسم السياسات والخطط الاستراتيجية والاشراف على تنفيذذها ، والمشاركة فى رسم سياسات الوزارة ، ووضع خطط العمل والبرامج الرئيسية للقطاع بعد اعتمادها ، والتنسيق بين الوحدات التنظيمية التابعة له والاشراف على آدائها ورفع تقارير دورية عن سير العمل فيها الى وكيل الوزارة للشؤون الاقتصادية.

ويتبع القطاع الادارات التالية:

- إدارة العلامات التجارية
- إدارة المصنفات الفكرية
- إدارة الملكية الصناعية
- إدارة التشريعات الاقتصادية

جدول رقم (7)

إحصائيات العلامات التجارية – مقارنة لعامى 2015 - 2016

نوع المعاملة	عدد الطلبات 2014	عدد الطلبات 2015
طلب تسجيل علامة تجارية (إيداع)	20283	21165
تسجيل العلامة	18953	17045
تجديد تسجيل علامة	4779	10846
النشر في نشرة العلامات التجارية	30309	20584
الترخيص بالاستعمال من الباطن لعلامة تجارية	34	46
انتقال ملكية	1416	2060
ترخيص باستعمال علامة تجارية	74	166
تعديل بيان المنتجات	30	31
تعديل شكل العلامة	71	120
رهن علامة	7	4
طلب تظلم	1039	696
شطب العلامة	33	25
إستلام إعتراض	958	587

المصدر: وزارة الاقتصاد، احصاءات إدارة العلامات التجارية

1. تطور عدد طلبات تسجيل العلامات التجارية من 20283 طلب عام 2014 الى 21165 طلب عام 2015 بنسبة نمو 4.3%.بينما انخفض عدد تسجيل العلامات من 18953 عام 2014 الى 17045 طلب عام 2015 بنسبة انخفاض بلغت 10.1%.

2. كما انخفضت عدد العلامات المعترض عليها من 958 عام 2014 الى 587 عام 2015 اي بنسبة انخفاض بلغت 38.7%. كما انخفض عدد طلبات التظلم من 1039 طلب في 2014 الى 696 طلب في 2015

3. ولقد ارتفع عدد حالات انتقال الملكية من 1416 عام 2014 لتصل 20601416 حالة في 2015 اي بنسبة ارتفاع 45.5%.

جدول رقم (8)

إحصائيات بأعمال إدارة المصنفات الفكرية لعام 2015

عدد طلبات تسجيل مصنف فكري	583	
عدد طلبات تسجيل مستوردي وموزعى المصنفات الفكرية	492	
عدد قضايا مراكز الشرطة (بلاغات فحص الاقراص)	لا يوجد	
عدد شكاوي انتهاك الحقوق	4	
عدد استفسارات النيابة في قضايا انتهاك الحقوق	لا يوجد	المقصود فيها قضايا خبير

المصدر : وزارة الاقتصاد ، احصاءات إدارة المصنفات الفكرية

جدول رقم (9)

البيانات والاحصائيات لعامي 2014-2015

البيان/السنة	2014	2015
عدد طلبات براءات الاختراع المقدمة	1474	1753
عدد طلبات النماذج الصناعية المقدمة	804	815
عدد البراءات الممنوحة	110	177
عدد مذكرات التفاهم ومذكرات التعاون المبرمة	(4) • فبراير 2014 توقيع مذكرة التفاهم بين الوزارة والمكتب الكوري للملكية الفكرية في مجال الملكية الفكرية • يوليو 2014 توقيع تعاون بين الوزارة والجانب الكوري لتقديم الاستشارات والدعم الفني لتأسيس لتطوير نظام الملكية الصناعية • سبتمبر 2014 توقيع اتفاق تعاون لتطوير وتحديث الأنظمة الإدارية والبنية التحتية للملكية الصناعية • ديسمبر 2014 توقيع تعاون بين الوزارة والجانب الكوري لتطوير نظام أتمتة طلبات الملكية الصناعية	(2) • 23 نوفمبر 2015 تم توقيع العقد المبرم بين وزارة الاقتصاد والهيئة العامة لتنظيم الاتصالات لتقديم الدعم المالي لبرنامج أتمتة الملكية الصناعية بوزارة الاقتصاد. • 27 نوفمبر 2015 تم توقيع مذكرة التفاهم بين وزارة الاقتصاد والهيئة الفيدرالية الروسية للملكية الفكرية.

ادارة الملكية الصناعية

عدد شهادات النماذج الصناعية الممنوحة	336	123
عدد طلبات البراءات التي تم فحصها	1228	1450
عدد قيد وكلاء التسجيل الجدد	4	4
عدد وكلاء التسجيل المجددين	50	50
عدد مرات النشر بجريدة الملكية الصناعية	4 من خلال الأعداد المنشورة على موقع الوزارة (24، 25 ، 26.27)	4 من خلال الأعداد المنشورة على موقع الوزارة (28، 29 ، 30.31)

المصدر : وزارة الاقتصاد ، احصاءات إدارة الملكية الصناعية

1. تطور عدد طلبات براءات الاختراع المقدمة من 1474 طلب عام 2014 الى 1753 طلب عام 2015 بنسبة نمو بلغت 19%، كما تزايد عدد طلبات الماذج الصناعية المقدمة من 804 طلب عام 2014 الى 815 طلب عام 2015 بنسبة نمو بلغت 1.2%، كما تطور عدد البراعات الممنوحة من 110 براءة عام 2014 الى 177 براءة عام 2015 بنسبة نمو 61%، بينما انخفض عدد المذكرات التفاهم والمذكرات التعاون المبرمة إلى النصف العام الماضي من 4 الى 2.

2. فلقد تم توقيع العقد المبرم بين وزارة الاقتصاد والهيئة العامة لتنظيم الاتصالات لتقديم الدعم المالي لبرنامج أتمتة الملكية الصناعية بوزارة الاقتصاد ، كما تم توقيع مذكرة التفاهم بين وزارة الاقتصاد والهيئة الفيدرالية الروسية للملكية الفكرية فى نوفمبر 2015

3. ولوحظ انخفاض فى عدد شهادات النماذج الصناعية الممنوحة من 336 شهادة عام 2014 الى 123 شهادة عام 2015 بنسبة انخفاض 63.4%، بينما تزايد عدد طلبات البراءات التي تم فحصها من 1228 طلب عام 2014 الى 1450 طلب عام 2015.

4. كما تبين من الاحصاءات ثبات كلا من عدد قيد وكلاء التسجيل الجدد ، وعدد وكلاء التسجيل المجددين، وعدد مرات النشر بجريدة الملكية الصناعية فى عامى 2014 و 2015.

(ثالثاً)
قطاع الشركات وحماية المستهلك

يعتبر قطاع الشؤون التجارية احد القطاعات الستة المكونة لوزارة الاقتصاد ويضطلع القطاع بمجموعة من المهام ابرزها –

1. اقتراح السياسة التجارية بما يسهم بتحقيق التنمية الاقتصادية والتنوع الاقتصادي
2. اقتراح مشروعات القوانين واللوائح المنظمة للنشاط التجاري والاقتصادي ذات العلاقة والإشراف على تنفيذها.
3. المساهمة في تطوير الخطط والبرامج الداعمة لبناء اقتصاد معرفي تنافسي وتطوير البنية الالكترونية اللازمة لعمل القطاع .
4. بناء شراكة استراتيجية تكاملية مع الدوائر الاقتصادية المحلية بالامارات والجهات الوطنية الاخرى ذات العلاقة بالاهداف المؤسسية .
5. تحقيق اعلى حماية للمستهلك وتحقيق الاستقرار بالأسواق وكبح جماح التضخم للسلع والخدمات ذات العلاقة بإشراف القطاع وتحقيق الحماية التجارية للمنتجات والأسواق من الغش والتدليس التجاري .
6. تعزيز العلاقة مع الشركاء والمتعاملين بما يحقق اهداف القطاع الاستراتيجية .
7. قيد السجل التجاري والوكالات التجارية و مدققي الحسابات والإشراف على الجمعيات العمومية للشركات.
8. الاشراف والرقابة على الاسواق ومنع الغش التجاري بالتعاون مع الجهات المعنية.
9. الاشراف على تنفيذ السجل المركزي الموحد والانشطة الاقتصادية.
01. تطوير الخطط والبرامج للمشاريع الصغيرة والمتوسطة بالدولة.
11. الاشراف على تنظيم المنافسة بالدوله.

*ملخص لأهم البيانات الاحصائية للقطاع:

1-إدارة التسجيل التجاري.

أ-الشركات المساهمة الخاصة.

تطور عدد الشركات المساهمة الخاصة المسجلة بوزارة الاقتصاد حتى نهاية عام 2015 ليصل إلى (160) شركة، مقابل (150) شركة بنهاية عام 2014 بنسبة نمو بلغت نحو 6.7 %، يتركز من هذه الشركات عدد 141 شركة بإماراتى أبو ظبي ودبي اللتان تمثلان أساس وعماد النشاط الاقتصادي بالدولة الجاذبة للاستثمارات وبنسبة تركز بلغت 88.1% عام 2015، مع صغر عدد تلك الشركات نتيجة قلة الفرص الاستثمارية المتاحة بالامارات الشمالية مقارنة بأبو ظبي ودبي.

جدول رقم (10)

الشركات المساهمة الخاصة المسجلة بالدولة موزعة حسب الإمارة حتى نهاية عام 2015

الإمارة	العدد	النسبة %
أبوظبي	90	56.2%
دبي	51	31.9%
الشارقة	9	5.6%
الفجيرة	5	3.1%
رأس الخيمة	3	1.9%
عجمان	2	1.3%
المجموع	160	100.0%

المصدر : التقرير الاحصائي السنوي لقطاع الشركات وحماية المستهلك ، عام 2015.

شكل رقم (6)

الشركات المساهمة الخاصة المسجلة بالدولة موزعة

حسب الإمارة حتى نهاية عام 2015

الجدول رقم (11)

رؤوس أموال الشركات المساهمة الخاصة المكتتبة والمدفوعة موزعة حسب الإمارة حتى نهاية عام 2015

الإمارة	رأس المال (مليار درهم)			
	المكتتب به	النسبة %	المدفوع	النسبة %
أبو ظبي	44.795	31.2%	45.981	30.9%
دبي	95.793	66.7%	99.410	66.9%
الشارقة	1.382	1.0%	1.533	1.0%
الفجيرة	1.539	1.0%	1.539	1.0%
رأس الخيمة	0.119	0.1%	0.119	0.1%
عجمان	0.102	0.1%	0.103	0.1%
المجموع	143.675	100.0%	148.685	100.0%

المصدر : التقرير الاحصائي السنوي لقطاع الشركات وحماية المستهلك ، عام 2015.

بلغت قيمة رؤوس أموال الشركات المساهمة الخاصة المكتتب بها على مستوى الدولة عام 2015 نحو 143.7 مليار درهم ، منها 140.6 مليار درهم في إمارتي أبو ظبي ودبي بنسبة 97.8% من رؤوس الأموال المكتتب بها على مستوى الدولة ، وبلغت قيمة رؤوس الأموال المدفوعة على مستوى الدولة 148.7 مليار درهم ، وكانت إجمالي رؤوس الأموال المدفوعة بامارتي أبو ظبي ودبي فقط نحو 145.4 مليار درهم بنسبة 97.8 % من إجمالي رؤوس الأموال الشركات المساهمة الخاصة المدفوعة على مستوى الدولة عام 2015.

الجدول رقم (12)

رؤوس أموال الشركات المساهمة الخاصة موزعة حسب القطاعات الاقتصادية حتى نهاية عام 2015

القطاع	العدد	رأس المال المدفوع	
		القيمة (مليار درهم)	النسبة %
العقارات	23	89.64	60.3%
الاستثمار	58	32.14	21.6%
التمويل	21	8.67	5.8%
الكهرباء والماء	21	8.05	5.4%
الاتصالات	3	2.33	1.6%
الخدمات	17	1.52	1.0%
الصناعة	9	5.82	3.9%
التجارة	8	0.53	0.4%
المجموع	160	148.685	100.0%

المصدر : التقرير الاحصائي السنوي لقطاع الشركات وحماية المستهلك ، عام 2015.

كانت حصة الشركات المساهمة الخاصة بقطاعات العقارات والاستثمار والتمويل والكهرباء والماء الأكبر على مستوى الدولة من حيث العدد وقيمة رأس المال المدفوع ، إذ بلغ عددها 123 شركة بقيمة رأس مال مدفوع بلغ 138.5 مليار درهم وبنسبة 93.1 % من رؤوس الأموال المدفوعة للشركات المساهمة الخاصة المسجلة بالدولة عام 2015.

الجدول رقم (13)

تطور عدد الشركات المساهمة الخاصة موزعة حسب القطاعات الاقتصادية بين عامي 2014 و 2015

القطاع	2014	2015
العقارات	22	23
الاستثمار	54	58
التمويل	21	21
الكهرباء والماء	19	21
الاتصالات	3	3
الخدمات	16	17
الصناعة	8	9
التجارة	7	8
المجموع	150	160

المصدر : التقرير الاحصائي السنوي لقطاع الشركات وحماية المستهلك ، عام 2015.

عدد الشركات المساهمة الخاصة بقطاعات التمويل والاتصالات ظل ثابتا بين عامي 2014 و 2015 ، بينما تزايد عدد الشركات بقطاع الاستثمار بين العامين بمقدار أربع شركات وتزايد قطاع الكهرباء والماء بمقدار شركتين ، وذلك على النحو المبين بالجدول التالي رقم (13).

الجدول رقم (14)

عدد الشركات المساهمة الخاصة موزعة حسب الإمارة والقطاع حتى نهاية عام 2015

الإمارة القطاع	أبو ظبي	دبي	الشارقة	عجمان	أم القيوين	رأس الخيمة	الفجيرة
العقارات	10	7	5	1	__	__	__
الاستثمار	37	18	2	__	__	1	__
التمويل	8	11	1	__	__	1	__
الكهرباء والماء	17	2	__	__	__	__	2
الاتصالات	3	__	__	__	__	__	__
الخدمات	8	7	1	__	__	1	__
الصناعة	3	4	__	1	__	__	1
التجارة	4	2	__	__	__	__	2
المجموع	90	51	9	2	__	3	5

المصدر : التقرير الاحصائي السنوي لقطاع الشركات وحماية المستهلك ، عام 2015.

الجدول رقم (15)

قيمة رأس المال المدفوع للشركات المساهمة الخاصة موزع حسب الإمارة والقطاع لنهاية عام 2015 (بالمليار درهم)

الإمارة القطاع	أبو ظبي	دبي	الشارقة	عجمان	أم القيوين	رأس الخيمة	الفجيرة
العقارات	5.192	83.189	1.224	__	__	__	__
الاستثمار	25.506	6.480	0.153	0.102	__	0.003	__
التمويل	4.438	3.998	0.130	__	__	0.100	__
الكهرباء والماء	5.655	0.954	__	__	__	__	1.441
الاتصالات	2.330	__	__	__	__	__	__
الخدمات	0.259	1.215	0.026	__	__	0.015	__
الصناعة	2.227	3.516	__	__	__	__	0.015
التجارة	0.374	0.580	__	__	__	__	0.083
المجموع	45.981	99.410	1.533	0.102	__	0.118	1.539

المصدر : التقرير الاحصائي السنوي لقطاع الشركات وحماية المستهلك ، عام 2015.

الجدول رقم (16)

النسبة المئوية لرأس المال المدفوع للشركات المساهمة الخاصة موزعة حسب الإمارة والقطاع حتى نهاية عام 2015

الإمارة القطاع	أبو ظبي	دبي	الشارقة	عجمان	أم القيوين	رأس الخيمة	الفجيرة
العقارات	11.3%	83.6%	79.8%	—	—	—	—
الاستثمار	55.5%	6.5%	10.0%	100.0%	—	2.5%	—
التمويل	9.6%	4.0%	8.5%	—	—	84.7%	—
الكهرباء والماء	12.3%	0.9%	—	—	—	—	93.6%
الاتصالات	5.1%	—	—	—	—	—	—
الخدمات	0.6%	1.2%	1.7%	—	—	12.7%	—
الصناعة	4.8%	3.5%	—	—	—	—	1.0%
التجارة	0.8%	0.5%	—	—	—	—	5.4%
المجموع	100.0%	100.0%	100.0%	100.0%	—	100.0%	100.0%

المصدر : التقرير الاحصائي السنوي لقطاع الشركات وحماية المستهلك ، عام 2015.

ب-فروع الشركات الأجنبية.

تطور عدد فروع الشركات الأجنبية بالزيادة في الدولة من 3963 فرعا عام 2014 إلى 5387 فرعا بنهاية العام 2015 بنسبة زيادة بلغت 35.9% ، يتركز 2966 فرعا منها بإمارة أبو ظبي بنسبة تركز بلغت 55.0 % و 2078 فرعا بإمارة دبي بنسبة تركز بلغت 38.6% ، أى أن نحو 93.6% من فروع الشركات الأجنبية بالدولة تتمركز بامارتي أبو ظبي ودبي لما تتمتعان به من رواج اقتصادي وعوامل جذب استثمارية جعلتهما مركز النشاط الاقتصادي بالدولة.

جدول رقم (17)

عدد فروع الشركات الأجنبية المسجلة بالدولة موزعة حسب الإمارة حتى نهاية عام 2015

الإمارة	أبو ظبي	دبي	الشارقة	عجمان	أم القيوين	رأس الخيمة	الفجيرة	الإجمالي
العدد	2966	2078	194	10	3	49	87	5387
النسبة%	55.0%	38.6%	3.6%	0.2%	0.1%	0.9%	1.6%	100.0%

المصدر : التقرير الاحصائي السنوي لقطاع الشركات وحماية المستهلك ، عام 2015.

شكل رقم (7)

التوزيع النسبي لفروع الشركات الأجنبية

حسب الإمارة لعام 2015

أبوظبي — عجمان — الفجيرة

دبي — أم القيوين

الشارقة — رأس الخيمة

الجدول رقم (18)

فروع الشركات الأجنبية المسجلة بالدولة موزعة حسب الجنسية

حتى نهاية عام 2015

الجنسية	عدد الفروع	الجنسية	عدد الفروع
بريطانيا	384	جيرسي	14
جزر فيرجن البريطانية	94	تركيا	37
أمريكا	305	جزر تشانيل	10
ألمانيا	110	البحرين	38
الهند	172	بنما	36
فرنسا	122	باكستان	39
جنوب أفريقيا	3	إيران	31
رومانيا	3	بلجيكا	31
اليابان	88	برمودا	33
سويسرا	88	السعودية	26
هولندا	74	الأردن	33
ايطاليا	96	عمان	15
الصين	81	الكويت	23
جزر كيمان	55	ايرلندا	15
الدنمارك	14	اليونان	10

مصر	50	النرويج	10
سنغافورة	60	السويد	20
استراليا	41	النمسا	18
قبرص	50	قطر	18
تونس	6	بنجلاديش	5
فلسطين	4	فنلندا	5
المغرب	4	الفلبين	4
البرازيل	5	البرتغال	4
اسكتلندا	9	روسيا	8
هونج كونج	43	العراق	3
أسبانيا	45	أخرى	188

المصدر : التقرير الاحصائي السنوي لقطاع الشركات وحماية المستهلك ، عام 2015.

وتوزعت فروع الشركات الأجنبية بالدولة على نحو 70 جنسية تمارس أنشطتها بكافة القطاعات الاقتصادية ، تتصدر بريطانيا قائمة الدول التي لديها فروع شركات مسجلة بالدولة بعدد 384 شركة بنسبة 12.5% من إجمالي فروع الشركات الأجنبية المسجلة بالدولة ، وجاءت فروع الشركات الأجنبية الأمريكية بالمرتبة الثانية بعدد 305 شركة وبنسبة 10% ، تلتها الهند بعدد 172 فرعا ثم ألمانيا بعدد 110 فرعا ، ثم ايطاليا بعدد 96 فرعا ، واليابان وسويسرا بعدد 88 فرعا ، والصين بعدد 81 فرعا ، وتمارس تلك الشركات عملها بقطاعات ومجالات النفط والتكنولوجيا ومشروعات البنية التحتية بالدولة.

2-إدارة الوكالات التجارية.

بلغ عدد الوكالات المسجلة خلال عام 2015 نحو 1021 وكالة مقابل 443 وكالة عام 2014 بنسبة زيادة بلغت 130.5%، بينما ظل عدد الوكالات المشطوبة والوكالات المجددة والمؤشر بتعديل بياناتها ثابتا دون تغيير وبلغ 194 و 4644 وكالة على الترتيب بين عامى 2014 و 2015.

جدول رقم (19)

عدد الوكالات المقيدة والمشطوبة والمجددة والمؤشر بتعديل بياناتها خلال عامي 2014 و 2015

المؤشر	2014	2015
الوكالات المقيدة	443	1021
الوكالات المشطوبة	194	194
الوكالات المجددة والمؤشر بتعديل بياناتها	4644	4644

المصدر : التقرير الاحصائي السنوي لقطاع الشركات وحماية المستهلك ، عام 2015.

شكل رقم (8)

عدد الوكالات المقيدة والمشطوبة والمجددة والمؤشر بتعديل بياناتها

خلال عامي 2014 و 2015

الجدول رقم (20)

عدد الوكالات المقيدة والمشطوبة والمجددة والمؤشر بتعديل بياناتها موزعة حسب الإمارة خلال عام 2015

المؤشر	أبوظبي	دبي	الشارقة والإمارات الشمالية	الإجمالي
الوكالات المقيدة	451	522	48	1021
الوكالات المشطوبة	128	55	11	194
الوكالات المجددة والمؤشر بتعديل بياناتها	2879	1589	176	4644

المصدر : التقرير الاحصائي السنوي لقطاع الشركات وحماية المستهلك ، عام 2015.

كانت دبي الأعلى نسبة بين إمارات الدولة من حيث عدد الوكالات المقيدة عام 2015 مقارنة بالعام 2014 اذ بلغت نسبة الزيادة في عدد الوكالات المقيدة نحو 289.5 %، يليها إمارة الشارقة والإمارات الشمالية بنسبة زيادة بلغت 118.2%، ثم إمارة أبو ظبي بنسبة زيادة بلغت 57.1%، ويعود ذلك إلى ارتفاع وتيرة الحركة والنشاط الاقتصادي والتجاري بالدولة.

الجدول رقم (21)

صافي الوكالات المسجلة موزعة حسب النشاط عام 2015

النشاط	العدد
معدات هندسية وكهربائية وميكانيكية ومعدات تحلية المياه والصرف الصحي	1845
معدات إطفاء الحرائق والأمن والسلامة	662
مستحضرات ومعدات طبية	625
مركبات وآليات ومعدات ثقيلة وخفيفة وعدد ومعدات الإصلاح	601
مستحضرات تجميل وعطور وكماليات وتحف وهدايا ودخان ومجوهرات	301
معدات النفط	288
الكترونيات وأجهزة كهربائية ومنزلية	270
بتروكيماويات ومنتجات معدنية والتنقيب عن الزيت والغاز	218
مواد ومعدات بناء	199
وكلاء ومعدات طيران	180
منسوجات وملابس ومنتجات جلدية	155
أثاث ومفروشات وتجهيزات للمكاتب والمحلات وأدوات ولوازم منزلية	124
مواد غذائية	90
استشارات	118
وكلاء ومعدات بواخر	97
أجهزة سمعية وبصرية وتصويرية وعلمية	85
مواد ومعدات ومنتجات زراعية وسمكية وحيوانية ومبيدات حشرية ومنتجات بيطرية	72
أدوات ولوازم مكتبية وأدوات معملية ووسائل وألعاب تعليمية	43
أخرى	180
معدات رياضية وألعاب أطفال	30
وكلاء صحافة واعلان ومعدات مطبعية	12
الاجمالي	6154

المصدر : التقرير الاحصائي السنوي لقطاع الشركات وحماية المستهلك ، عام 2015.

الجدول رقم (22)

عدد الوكالات المسجلة موزعة حسب جنسية الموكل عام 2015

الجنسية	العدد	الجنسية	العدد	الجنسية	العدد
انجليزي	847	سويسري	180	سويدي	49
أمريكي	662	هولندي	167	سنغافوري	56
ألماني	492	هندي	189	تركي	69
إيطالي	479	أسباني	107	نرويجي	48
فرنسي	282	كندي	86	ماليزي	39
ياباني	206	استرالي	63	نمساوي	42
كوري	239	بلجيكي	64	مصري	41
صيني	259	سعودي	66	ايرلندي	37
إماراتي	213	دنماركي	49	تايواني	28
اسكتلندي	21	دول أخري	398	عمان	20
المجموع					6195

المصدر : التقرير الاحصائي السنوي لقطاع الشركات وحماية المستهلك ، عام 2015.

استحوذ قطاع البنية التحتية ممثلا في (معدات هندسية وكهربائية وميكانيكية ومعدات تحلية المياه والصرف الصحي ، ومعدات إطفاء الحرائق والأمن والسلامة ، والمستحضرات والمعدات الطبية، والمركبات والآليات والمعدات الثقيلة والخفيفة وعدد ومعدات الإصلاح ، ومعدات النفط) على النصيب الأكبر من الوكالات المسجلة بالدولة حتى نهاية عام 2015 بعدد بلغ 4810 وكالة تجارية أو ما نسبتها 78.2% من اجمالي الوكالات.

3-إدارة الرقابة التجارية.

تفعيلا لسياسة الدولة المعنية بتحقيق مصلحة المستهلك وتحقيق الانضباط للأسواق ومكافحة الإرتفاع غير المبرر في مستويات الأسعار ، يتم تفعيل الرقابة على الأسواق ومنافذ البيع والمحلات التجارية بصورة مستمرة لمكافحة أساليب الغش والتقليد والارتفاع غير المبرر بالأسعار ، وفي هذا الإطار ورغم تراجع عدد الجولات التفتيشية عام 2015 إلى 12628 جولة عن مستواها في العام 2014 والبالغ 22699 جولة بنسبة تراجع بلغت -44.4% ، كما تراجع عدد المخالفات بين العامين من 5599 مخالفة عام 2014 إلى 1239 مخالفة عام 2015 بنسبة تراجع بلغت -77.9 % ، في إشارة إلى تراجع عدد حالات الغش التجاري.

جدول رقم (23)

عدد الجولات التفتيشية المنفذة والمخالفات المحررة خلال عامي 2014 و 2015

المؤشر	2014	2015	%
عدد الجولات التفتيشية	22699	12628	(44.4%)
عدد المخالفات المحررة	5599	1239	(77.9%)
نسبة المخالفات / الجولات %	24.7%	9.8%	—

المصدر : التقرير الاحصائي السنوي لقطاع الشركات وحماية المستهلك ، عام 2015.

استحوذت الوكالات البريطانية عام 2015 على العدد الأكبر من الوكالات المسجلة بالدولة بعدد 847 وكالة وبنسبة % 13.7 من عدد الوكالات المسجلة بالدولة ، تليها الوكالات الأمريكية بعدد 662 وكالة بنسبه10.7% ثم الوكالات الالمانيةوالايطالية وعددها 492 و 479 وكالة وبنسبة % 7.9 و % 7.7 من إجمالي عدد الوكالات المسجلة.

شكل رقم (9)

عدد الجولات التفتيشية المنفذة والمخالفات المحررة خلال عامى 2014 - 2015

الجدول رقم (24)

عدد الجولات التفتيشية المنفذة والمخالفات المحررة وأهميتها النسبية موزعة حسب تفعيل القوانين الرقابية خلال عام 2015

تفعيل القوانين الرقابية	الجولات التفتيشية		المخالفات المحررة	
	عدد	الاهمية النسبية%	عدد	الاهمية النسبية %
متابعة قانون حماية المستهلك	9244	73.2%	831	67.1%
ضبط السلع المقلدة والمغشوشة	2740	21.7%	318	25.7%
متابعة قانون حماية حقوق المؤلف	283	2.2%	38	3.1%
متابعة قانون العلامات التجارية	235	1.9%	32	2.6%
محلات أصحاب الوكالات (قانون الوكالات)	57	0.5%	16	1.3%
التفتيش على المصانع (قانون الصناعة)	69	0.5%	4	0.3%
المجموع	12628	100.0%	1239	100.0%

المصدر : التقرير الاحصائي السنوي لقطاع الشركات وحماية المستهلك ، عام 2015.

الجدول رقم (25)

الجولات التفتيشية والمخالفات على مستوى الدولة
حسب المهام لعامي 2014 و 2015

المؤشر	2014		2015	
	عدد الجولات	عدد المخالفات	عدد الجولات	عدد المخالفات
متابعة قانون حماية المستهلك	12438	4445	9244	831
ضبط السلع المقلدة والمغشوشة	9186	1071	2740	318
متابعة قانون حماية حقوق المؤلف	746	37	283	38
متابعة قانون العلامات التجارية	84	11	235	32
محلات أصحاب الوكالات	142	33	57	16
التفتيش على المصانع	103	2	69	4
المجموع	22699	5599	12628	1239

المصدر : التقرير الاحصائي السنوي لقطاع الشركات وحماية المستهلك ، عام 2015.

بلغ عدد الجولات التفتيشية عام 2015 في اطار قانون حماية المستهلك (9244) جولة بنسبة (73.2%) من اجمالي الجولات التفتيشية ، نجم عنها (831) مخالفة بنسبة (67.1%) من اجمالي المخالفات، وجاء بالمرتبة الثانية الجولات التفتيشية في اطار ضبط السلع المقلدة والمغشوشة بعدد (2740) جولة بنسبة (21.7%) من اجمالي الجولات التفتيشية ، نجم عنها (318) مخالفة بنسبة (25.7%) من اجمالي المخالفات ، بينما تواضع عدد الجولات التفتيشية والمخالفات الناجمة عنها بالقطاعات الأخرى ذات الأهمية للاقتصاد الوطني مثل قانون العلامات التجارية وقانون الوكالات والمصانع وهو ما يتطلب إعطاء مزيد من العناية والاهتمام بهذا الجانب.

شكل رقم (10)

الجولات التفتيشية والمخالفات على مستوى الدولة

حسب المهام لعام 2015

شكل رقم (11)

التوزيع النسبي للجولات التفتيشية حسب المهام عام 2015

متابعة قانون حماية المستهلك

متابعة قانون العلامات التجارية

ضبط السلع المقلدة والمغشوشة

أصحاب الوكالات (قانون الوكالات)

متابعة قانون حماية حقوق المؤلف

التفتيش على المصانع (قانون الصناعة)

شكل رقم (12)

التوزيع النسبي للمخالفات المحررة حسب المعام عام 2015

متابعة قانون حماية المستهلك

متابعة قانون العلامات التجارية

ضبط السلع المقلدة والمغشوشة

أصحاب الوكالات (قانون الوكالات)

متابعة قانون حماية حقوق المؤلف

التفتيش على المصانع (قانون الصناعة)

4-إدارة حماية المستهلك.

من بين إحدى المهام الرئيسية لادارة حماية المستهلك بوزارة الاقتصاد تلقي شكاوى المستهلكين مباشرة او من خلال جمعية حماية المستهلك واتخاذ الاجراءات بشأنها او احالتها للجهات المختصة ، وقد إرتفع عدد الشكاوى المقدمة إلى إدارة حماية المستهلك بوزارة الاقتصاد من 15235 شكوى عام 2014 إلى 19073 شكوى عام 2015 بنسبة نمو بلغت % 25.2 ، ويعود الفضل في ذلك الى تفعيل دور الاتصال والتواصل وفعالية قنوات تلقي الشكاوي من خلال مركز الاتصال الخاص بالمستهلكين بالوزارة اضافة الى ارتفاع نسبة الوعي والثقافة الاستهلاكية لدى المواطنين والمقيمين وتزايد حجم وحركة النشاط التجاري بالدولة ، ونجحت إدارة حماية المستهلك عام 2015 في حل نحو 17753 شكوى بنسبة نحو % 93.1 من تلك الشكاوى بالطرق الودية.

جدول رقم (26)

أنشطة حماية المستهلك لعام 2015

النشاط	العدد
عدد الشكاوى	19073
عدد الشكاوى التي تم معالجتها	18412
نسبة الشكاوى التي تم معالجتها / إجمالي الشكاوى %	96.5%
عدد الشكاوى التي تم حلها وديا	**17753**
نسبة الشكاوى التي تم حلها وديا / إجمالي الشكاوى %	93.1%
الشكاوى غير المطابقة للقانون	420
نسبة الشكاوى غير المطابقة للقانون /إجمالي الشكاوي %	2.2%
الشكاوى المحالة للجنة تسوية المنازعات	43
الشكاوى المحالة للمحكمة	196
عدد الشكاوى تحت الإجراء	661
عدد الشكاوى تحت الإجراء / إجمالي الشكاوى %	3.5%

المصدر : التقرير الاحصائي السنوي لقطاع الشركات وحماية المستهلك ، عام 2015.

الجدول رقم (27)

شكاوى حماية المستهلك وفقا لتصنيفها لعامى 2014 و 2015

الشكوي	2014	2015
الأسعار	3851	2671
السيارات	3652	4094
الإلكترونيات	904	2873
الهواتف	903	1791
الأثاث	237	576
قطع الغيار والإطارات	655	608
العقارات	113	219
بطاقات الإئتمان	159	142
أخرى	6126	7294
الإجمالي	15235	19073

المصدر : التقرير الاحصائي السنوي لقطاع الشركات وحماية المستهلك ، عام 2015.

احتلت شكاوي السيارات المرتبة الأولي بنسبة 21.5% من مجموع الشكاوى عام 2015 بعد أن كانت بالمرتبة الثانية وبنسبة 23.9% من مجموع الشكاوى عام 2014 ، بينما جاءت شكاوى ارتفاع الاسعار الثالثة وبنسبة 14.0 % عام 2015 بعد أن كانت الأولي عام 2014 وبنسبة 25.3 % ، في حين جاءت شكاوى الالكترونيات الثانية من حيث عدد الشكاوى عام 2015 وبنسبة 15.1% من مجمع الشكاوى في ذلك العام.

شكل رقم (13)

شكاوى حماية المستهلك وفقا لتصنيفها عام 2015

الجدول رقم (28)

جدول مقارنة لأنشطة وخدمات إدارة حماية المستهلك بين عامى 2014 و 2015

النشاط الخدمة	2014	2015
شكاوى المستهلكين	15235	19073
طلبات استرداد للسلع المعيبة	30	40
طلبات رفع وخفض الأسعار	8	66
عقد الاجتماعات التنسيقية مع الجهات المحلية	8	8
حملات توعية لحماية المستهلك	2	2
الجولات التفتيشية	8	8
اجتماعات الموردين ومنافذ البيع	8	8
اجتماعات مع مؤسسات المجتمع المدنى	8	8
الدراسات الإقتصادية والتحليل المالى	—	—

المصدر : التقرير الاحصائي السنوي لقطاع الشركات وحماية المستهلك ، عام 2015.

الجدول رقم (29)

جدول استرداد السلع المعيبة عامي 2014 و 2015

رقم	2014		2015		ملاحظات
	عدد السلع المعيبة	نوع السلع المعيبة	عدد السلع المعيبة	نوع السلع المعيبة	
1	5	العاب وستائر غرف اطفال			
2	130	صيانة سيارات	102230	سيارات	حملات استدعاء للسلامة والصيانة والخدمة ومعالجة خلل من عدد من وكالات السيارات
3	1	مواد غذائية مختلفة			
4	9	أجهزة كهربائية مختلفة			
5	3	دراجات نارية			
6	2	كومبيوترات			
مجموع	150		102230		

المصدر : التقرير الاحصائي السنوي لقطاع الشركات وحماية المستهلك ، عام 2015.

5-إدارة مدققي الحسابات.

جدول رقم (30)

عدد مدققي الحسابات لعام 2015

البيان	المقيدين خلال عام2015	إجمالي المقيدين
أشخاص طبيعيين (أفراد)	52	810
شركات تدقيق وطنية	29	102 (فرع 78)
فروع شركات تدقيق أجنبية	__	10 (فرع 31)

المصدر : التقرير الاحصائي السنوي لقطاع الشركات وحماية المستهلك ، عام 2015.

جدول رقم (31)

بيان إحصائي مقارن بعدد مدققي الحسابات حسب الإمارة عن عامي 2014 و 2015

الإمارة	2014	2015	نسبة النمو %
دبي	287	382	33.1%
ابو ظبي	330	332	0.6%
الشارقة	99	93	-6.1%
رأس الخيمة	19	11	-42.1%
عجمان	10	12	20.0 %
الفجيرة	13	8	-38.5%
أم القيوين	5	4	-20.0%
المجموع	763	810	6.1%

المصدر : التقرير الاحصائي السنوي لقطاع الشركات وحماية المستهلك ، عام 2015.

شكل رقم (14)

التوزيع النسبي لمدققي الحسابات حسب الإمارة لعام 2015

الجدول رقم (32)

مدققي الحسابات المسجلين (طبيعيين / أشخاص)
عن عامي 2014 و 2015 حسب الجنسية

الجنسية	2014		2015	
	عدد المدققين	%	عدد المدققين	%
الإمارات	445	59.0%	477	58.9%
الهند	99	13.1%	110	13.6%
الأردن	53	7.0%	55	6.8%
مصر	42	5.6%	44	5.4%
فلسطين	21	2.8%	22	2.7%
بريطانيا	21	2.8%	21	2.6%
كندا	14	1.9%	14	1.7%
باكستان	19	2.5%	12	1.5%
لبنان	8	1.1%	9	1.1%
سوريا	5	0.7%	5	0.6%
السعودية	2	0.3%	7	0.9%
مختلفة	25	3.3%	34	4.2%
المجموع	754	100.0%	810	100%

المصدر : التقرير الاحصائي السنوي لقطاع الشركات وحماية المستهلك ، عام 2015.

(رابعاً)
قطاع شئون الصناعة

قطاع الصناعة من القطاعات المهمة ويختص بعدد من الإختصاصات والتى منها:-

- اقتراح وتنفيذ السياسات والقواعد المنظمة للصناعة.
- تنسيق الخطط والبرامج والسياسات الصناعية بين إمارات الدولة.
- العمل على تنمية وتطوير العلاقات مع الدول والمنظمات الدولية.
- تنمية الموارد الوطنية من خلال الإستثمار المباشر فى الصناعة داخل وخارج الدولة.
- تنفيذ خطط التنمية الصناعية مع الإمارات المعنية لتحقيق التنمية المستدامة.
- تنفيذ السياسات والخطط الإستراتيجية والإشراف على المشروعات الرئيسية.

ويتبع القطاع الإدرات التالية:

- إدارة التراخيص الصناعية.
- إدارة تطوير ودعم المؤسسات.
- إدارة مكافحة الإغراق.
- إدارة المنشأ.

وفيما يلي ملخص لبيانات إدارات قطاع الصناعة:

1-إدارة التراخيص الصناعية.

تطور عدد المنشآت الصناعية من 5881 منشأة عام 2014 إلى 6084 منشأة عام 2015 بنسبة نمو بلغت 3.5%، تطورت استثماراتها بين العامين من 125.2 مليار درهم إلى 127.6 مليار درهم بنسبة نمو بلغت 1.9 %، كما تطور عدد العاملين بها من 427.6 ألف عامل عام 2014 إلى 435.9 ألف عامل عام 2015 بنسبة نمو بين العامين بلغت 1. 9 %.

جدول رقم (33)

تطور عدد المنشآت الصناعية والاستثمار والعمالة بقطاع الصناعة خلال عامي 2014 و 2015

العام	عدد المنشآت	الاستثمار (مليون درهم)	العمال (ألف عامل)
2014	5881	125189	427.6
2015	6084	127609	435.9
النمو%	3.5%	1.9%	1.9%

المصدر : قطاع الصناعة ، إدارة التراخيص الصناعية ، وزارة الاقتصاد.

شكل رقم (15)

مقارنة بين عدد المنشأت الصناعية والإستثمار والعمالة بقطاع الصناعة
خلال عامى 2014 -2015

جدول رقم (34)

احصائية التراخيص الصناعية عام 2015

عدد الرخص	اسم القطاع	إجمالي الاستثمارات (مليار درهم)	إجمالي عدد العمال (ألف عامل)
549	صناعة المواد الغذائية والمشروبات	39.4	42.4
123	الصناعات المعدنية الأساسية	31.5	18.2
770	صناعة منتجات الخامات التعدينية غير المعدنية	19.0	91.5
121	صناعة منتجات تكرير النفط	8.6	5.5
497	صناعة الكيماويات ومنتجاتها	8.4	25.7
1129	صناعة المنتجات المعدنية	7.1	79.7
91	صناعة معدات النقل الأخرى	3.1	14.6
524	صناعة المنتجات المطاطية والبلاستيكية	3.0	29.7
244	صناعة الورق والمنتجات الورقية	1.7	11.8
227	صناعة الآلات واللوازم الكهربائية	1.0	10.4
425	صناعة الأخشاب والمنتجات الخشبية	1.0	31.8
143	صناعة المنسوجات	0.9	7.3
258	النشر والطباعة	0.8	12.7
149	صناعة الآلات والمعدات	0.7	6.8
457	صناعة الأثاث	0.6	14.8

69	صناعة المركبات والمقطورات	0.4	2.9
153	صناعة الملابس الجاهزة	0.2	25.8
21	إعادة التدوير	0.1	0.5
34	صناعة الجلود والمنتجات الجلدية	0.1	1.1
85	الصناعات الحرفية	0.1	2.5
1	صناعات خاصة	0.04	0.1
8	صناعات الأجهزة العلمية والمهنية	0.02	0.1
2	صناعة الآلات والأجهزة المكتبية والحاسبة	0.01	0.039
3	صناعة الأجهزة السمعية والمرئية ومعدات الاتصال	0.006	0.038
1	صناعة منتجات التبغ	0.0	0.102
6084	المجموع	127.6	435.9

المصدر : قطاع الصناعة ، إدارة التراخيص الصناعية ، وزارة الاقتصاد.

جدول رقم (35)

التراخيص الصناعية موزعة حسب جنسية الملاك حتى نهاية عام 2015

اسم القطاع	إجمالي عدد الرخص	عدد الرخص الخليجية	عدد الرخص الوطنية بالكامل	عدد الرخص الوطنية/ الخليجية	عدد الرخص الوطنية/ الأجنبية	عدد الرخص المشتركة
صناعة منتجات الخامات التعدينية غير المعدنية	770	25	332	17	391	5
صناعة المنتجات المعدنية	1131	26	285	12	799	7
صناعة المنتجات المطاطية والبلاستيكية	524	19	134	10	357	4
صناعة المواد الغذائية والمشروبات	549	25	229	7	277	10
صناعة الكيماويات ومنتجاتها	498	35	142	6	303	9
الصناعات المعدنية الأساسية	123	4	42	6	69	2
النشر والطباعة	258	1	72	4	179	2
صناعة الأثاث وصناعات أخرى	458	10	119	4	320	5
صناعة الآلات والمعدات	151	3	36	3	108	1
صناعة الآلات واللوازم الكهربائية	227	3	59	3	159	3
صناعة الأخشاب والمنتجات الخشبية	425	11	145	2	262	5
صناعة الورق والمنتجات الورقية	246	5	61	2	171	4
صناعة معدات النقل الأخرى	91	2	63	2	23	1
صناعة منتجات التبغ	1	0	0	1	0	0

صناعة المنسوجات	143	8	47	1	85	1
صناعة الملابس الجاهزة	152	2	26	1	123	0
صناعة منتجات تكرير النفط	121	4	26	1	88	2
صناعة المركبات والمقطورات	70	0	31	1	38	0
أخرى	2	1	0	0	1	0
صناعة الجلود والمنتجات الجلدية	34	0	11	0	23	0
صناعة الآلات والأجهزة المكتبية والحاسبة	2	0	0	0	2	0
صناعة الأجهزة السمعية والمرئية ومعدات الاتصال	3	1	1	0	1	0
صناعات الأجهزة العلمية والمهنية	8	3	1	0	4	0
إعادة التدوير	20	0	4	0	16	0
الصناعات الحرفية	85	2	58	0	25	0
صناعات خاصة	1	0	1	0	0	0
المجموع	6093	190	1925	83	3824	61

المصدر :قطاع الصناعة ، إدارة التراخيص الصناعية ، وزارة الاقتصاد.

جدول رقم (36)

الاستثمارات موزعة حسب الجنسية والأنشطة حتى نهاية عام 2015

القيمة : بالمليون درهم

اسم القطاع	وطني	خليجي	أجنبي	المجموع
صناعة منتجات الخامات التعدينية غير المعدنية	16337.9	1803.7	877.9	19019.6
صناعة المنتجات المعدنية	5543.1	694.8	819.9	7057.8
صناعة المواد الغذائية والمشروبات	30746.9	405.1	8280.9	39432.9
صناعة الكيماويات ومنتجاتها	6465.2	278.5	1673.1	8416.8
صناعة الآلات والمعدات	391.9	264.2	70.5	726.6
صناعة الورق والمنتجات الورقية	1331.2	241.5	327.6	1900.4
صناعة المنتجات المطاطية والبلاستيكية	2511.4	189.6	308.2	3009.1
صناعة المنسوجات	678.2	162.8	57.1	898.2
الصناعات المعدنية الأساسية	30781.3	116.1	638.9	31536.4
صناعة الآلات واللوازم الكهربائية	747.2	50.3	175.3	972.8
صناعة الأخشاب والمنتجات الخشبية	780.7	41.6	135.4	957.7
صناعة منتجات تكرير النفط	8407.6	19.4	151.8	8578.9
صناعة الأثاث وصناعات أخرى	440.5	17.6	112.2	570.3
صناعة الأجهزة السمعية والمرئية ومعدات الاتصال	0.4	6.0	0.2	6.6
صناعة معدات النقل الأخرى	2961.5	5.8	84.3	3051.6
النشر والطباعة	693.1	3.3	63.3	759.7
الصناعات الحرفية	37.2	2.1	6.3	45.6

صناعات الأجهزة العلمية والمهنية	10.2	1.9	3.4	15.5
صناعة الملابس الجاهزة	180.0	0.8	43.9	224.6
صناعة المركبات والمقطورات	331.6	0.3	28.7	360.7
صناعة منتجات التبغ	0.3	0.03	0	0.3
صناعة الجلود والمنتجات الجلدية	68.1	0	10.8	78.9
صناعة الآلات والأجهزة المكتبية والحاسبة	5.5	0	5.2	10.8
إعادة التدوير	75.2	0	11.3	86.6
صناعات خاصة	37.0	0	0	37.0
المجموع	109563.5	4305.4	13886.5	127755.4

المصدر :قطاع الصناعة ، إدارة التراخيص الصناعية ، وزارة الاقتصاد.

جدول رقم (37)

الإستثمارات الخليجية موزعة حسب الأنشطة حتى نهاية عام 2015

اسم القطاع	الاستثمارات الخليجية (مليون درهم)	استثمارات النشاط / الاستثمارات الخليجية الاجمالية %
صناعة منتجات الخامات التعدينية غير المعدنية	1803.7	42.0%
صناعة المنتجات المعدنية	694.8	16.1%
صناعة المواد الغذائية والمشروبات	405.1	9.4%
صناعة الكيماويات ومنتجاتها	278.5	6.5%
صناعات أخرى	1123.3	26.1%
المجموع	4305.4	100.0%

جدول رقم (38)

أهم قطاعات تركز العمالة في القطاع الصناعي بدولة الإمارات العربية المتحدة

حتى نهاية عام 2015

القطاع	الترتيب	إجمالي عدد العاملين حتى نهاية عام 2015 (ألف عامل)	نسبة المساهمة في عدد العاملين بالقطاع الصناعي بالعام % 2015
صناعة منتجات الخامات التعدينية غير المعدنية	الأول	91.514	20.99%
صناعة المنتجات المعدنية	الثاني	79.689	18.28%
صناعة المواد الغذائية والمشروبات	الثالث	42.377	9.72%
صناعة الأخشاب والمنتجات الخشبية	الرابع	31.796	7.29%
صناعة المنتجات المطاطية والبلاستيكية	الخامس	29.700	6.81%
إجمالي عدد العاملين في القطاعات الصناعية الخمس		275.076	63.1%
إجمالي عدد العاملين بباقي القطاعات الصناعية		160.854	36.9%
إجمالي عدد العاملين في كافة القطاعات الصناعية بالدولة		435.930	100.0%

المصدر : قطاع الصناعة ، إدارة التراخيص الصناعية ، وزارة الاقتصاد.

شكل رقم (16)

أهم قطاعات تركز العمالة فى القطاع الصناعى بالإمارات حتى نهاية عام 2015

- صناعة منتجات الخامات التعدينية غير المعدنية
- صناعة الأخشاب والمنتجات الخشبية
- صناعة المنتجات المعدنية
- صناعة المنتجات المطاطية والبلاستيكية
- صناعة المواد الغذائية والمشروبات
- إجمالي عدد العاملين في القطاعات الصناعية الخمس

جدول رقم (39)

أهم الصناعات ذات الكثافة الرأسمالية العالية في القطاع الصناعي بدولة الإمارات العربية المتحدة عام 2015

القطاع	اجمالي الاستثمار (مليون درهم)	إجمالي عدد العمال (ألف عامل)	كثافة رأس المال المستثمر/عامل (ألف درهم / عامل)
الصناعات المعدنية الأساسية	31536.4	18.194	1733.3
صناعة منتجات تكرير النفط	8578.9	5.490	1562.6
صناعة المواد الغذائية والمشروبات	39432.7	42.377	930.5
صناعة الكيماويات ومنتجاتها	8425.8	25.719	327.6
صناعة الآلات والأجهزة المكتبية والحاسبة	10.8	0.039	276.9
إجمالي القطاعات الخمس الأكثر كثافة رأسمالية	87984.6	91.819	958.2
باقي القطاعات الصناعية	39625.1	344.111	115.2
إجمالي القطاعات الصناعية	127609.7	435.930	292.7

المصدر : قطاع الصناعة ، إدارة التراخيص الصناعية ، وزارة الاقتصاد.

شكل رقم (17)

أهم الصناعات ذات الكثافة الرأسمالية العالية فى قطاع الصناعة عام 2015

2-إدارة المنشأ.

جدول رقم (40)

عدد شهادات المنشأ حسب الأغراض الاقتصادية والإمارة لعام 2015

الإمارة	شهادة منشأ خليجية موحدة	شهادة سنغافورة	شهادة منشأ بين الدول العربية	شهادة منشأ عامة	شهادة منشأ للمنتجات الزراعية والحيوانية	شهادة منشأ للمنتجات الصناعية الوطنية	شهادة منشأ لمنتجات الثروات الطبيعة	شهادة منشأ لنظام الأفضليات المعمم	مجموع شهادات المنشأ حسب كل إمارة
دبي	11	0	2414	303	119	20471	13	355	23686
أبوظبي	0	9	996	526	4	8745	0	111	10391
رأس الخيمة	6	0	776	132	1	9859	551	722	12047
الشارقة	0	0	820	150	1	8175	0	0	9146
العين	0	0	89	50	6	799	0	20	964
الفجيرة	0	0	83	38	21	12044	106	1	12293
أم القيوين	0	0	124	1	0	1129	0	9	1263
عجمان	0	0	268	28	140	3932	0	72	4440
غير معروف	0	0	131	28	0	1421	0	139	1719
مجموع الشهادات حسب نوع الشهادة	17	9	5701	1256	292	66575	670	1429	75949

المصدر : قطاع الصناعة ، إدارة المنشأ ، وزارة الاقتصاد.

جدول رقم (41)

قيمة شهادات المنشأ حسب الأغراض الاقتصادية والإمارة لعام 2015 (بالمليون درهم)

الإمارة	شهادة منشأ خليجية موحدة	شهادة سنغافورة	شهادة منشأ بين الدول العربية	شهادة منشأ عامة	شهادة منشأ للمنتجات الزراعية والحيوانية	شهادة منشأ للمنتجات الصناعية الوطنية	شهادة منشأ لمنتجات الثروات الطبيعة	شهادة منشأ لنظام الأفضليات المعمم	مجموع قيم شهادات المنشأ بكل إمارة
دبي	1.0	0	913.1	90.5	11.8	2658.4	3.4	113.1	3791.3
أبوظبي	0	176.5	371.2	280.4	0.6	1872.0	0	67.3	2768.0
رأس الخيمة	0.9	0	199.6	21.9	0	693.6	237.2	122.2	1275.5
الشارقة	0	0	215.2	23.9	0.2	1092.2	0	0	1331.5
العين	0	0	17.6	13.3	0.6	49.1	0	2.0	82.5
الفجيرة	0	0	13.5	23.3	2.0	175.4	162.4	0.2	376.8
أم القيوين	0	0	17.5	0.1	0	89.9	0	0.3	107.8
عجمان	0	0	47.6	1.1	32.3	331.8	0	17.0	429.9
غير معروف	0	0	24.6	1.7	0	100.2	0	10.9	137.4
مجموع قيم الشهادات حسب نوع الشهادة	1.9	176.5	1819.9	456.2	47.5	7062.6	403.0	332.9	10300.7

المصدر : قطاع الصناعة ، إدارة المنشأ ، وزارة الاقتصاد.

شكل رقم (18)

عدد شهادات المنشا للمنتجات الصناعية الوطنية لعام 2015

شكل رقم (19)

شهادات المنشا الوطنية حسب نوع الشهادة عام 2015

3-إدارة مكافحة الإغراق:

ا-التحقيقات / الرسوم التى تم إنهاؤها:

بلغ عدد التحقيقات والرسوم المنتهية حتى شهر مارس 2016 عدد 29 تحقيق / رسم موزعة ما بين 12 تحقيق مكافحة إغراق و 13 تحقيق تدابير وقاية و 4 ضد الدعم. حيث شهدت سنة 2016 إنهاء رسم الوقاية المفروض من قبل السلطات الأردنية على صادرات الدولة من حديد التسليح.

شكل رقم (20)

التحقيقات والرسوم التى تم إنهاؤها إلى سنة 2015

شكل رقم (21)

تراكمي إلى مارس 2016

الرسوم والتحقيقات التى تم إنهاؤها إلى مارس 2016

ب-التحقيقات المفتوحة.

بلغ إجمالي التحقيقات المفتوحة على الدولة من سنة 2015 إلى شهر مارس 2016 عدد 6 تحقيقات ، موزعة حسب النوع ما بين 4 تحقيقات تدابير وقائية و 2 تحقيق مكافحة إغراق.

شكل رقم (22)

التحقيقات التى فتحت على صادرات الدولة مصنفة حسب نوعها سنة 2015

شكل رقم (23)

التحقيقات التى فتحت على صادرات الدولة مصنفة حسب نوعها سنة 2015 إلى مارس 2016

ج-الرسوم المفروضة.

بلغ إجمالي الرسوم المفروضة على الدولة إلى شهر مارس 2016 عدد 17 رسم ، ما بين 11 رسم مكافحة إغراق، و 7 تدابير وقائية ، عوضا عن 18 رسم سنة 2015، وتم سنة 2016 إنهاء رسوم التدابير الوقائية المفروض من قبل السلطات الأردنية على صادرات الدولة من الحديد.

شكل رقم (24)

الرسوم المفروضة على صادرات الدولة حتى نهاية سنة 2015 العدد تراكمى

شكل رقم (25)

الرسوم المفروضة على صادرات الدولة حتى مارس 2016 العدد تراكمى